

ع^٤ التنظيم القضائي في الجزائر عدة مراحل كقد مر بمحطات أساسية بموجبها تم تبني الأحادية ثم نظام الازدكاجية القضائية ، فبعد الاستقلال^٥ مباشرة توجهت السياسة التشريعية إلى توحيد جهات القضاء في نظام قضائي كاحد ينسجم ك ظرفك^٦ المجتمع الجزائري^٧ 6) ، حيث أصدرت الجمعية العامة 667 ك الذم نص على إبقاء العمل بالنصوص السابقة ما لم تتعارض مع – التأسيسية القانون رقم 5896 على التعيين المؤقت للإطارات الجزائرية في مناصب القضاء ، – السيادة الوطنية كما نص الأمر 58 مما ساعد على تحكم الجزائريين في القضاء في الشهور الأكلى بعد الاستقلال^٨، الجزائريين من محكمة النقض كمجلس الدكلة الفرنسيين إلى الجهات القضائية الجزائرية ثم إبراهيم بركتوك و^٩ كعلى إثره أنشأ المجلس الأعلى المحكمة العليا بموجب القانون 22/ مع فرنسا بتاريخ 826650 كالذم كاف يتكوف من أربعة غرف^{١٠})غرفة القانون الخاص – 22/ 862 المؤرخ في 82 – رقم 50872/ الغرفة الاجتماعية – الغرفة الجنائية – الغرفة الإدارية (8) ، كفي سنة 6656 صدر الأمر 566656 المتضمن التنظيم القضائي كالذم بموجب تبنت الجزائر نظام كحدة القضاء 66/ المؤرخ في 65 كالذم استمر العمل بو إلى غاية صدكر دستور 6665 ، كقد كرس بذا الأخير نظام الازدكاجية القضائية ، ثم ظهرت على مستول التنظيم القضائي الجزائري مجموعة من التوجهات كللت أخيرا بصدكر القانون 66 المتضمن التنظيم القضائي كعليو سنتناك^{١١} في المبحث الأك^{١٢} مختلف المراحل / العضوم رقم 26 التي مر بها التنظيم القضائي الجزائري ، كفي المبحث الثاني التوجهات الجديدة كصدكر القانون العضوم